الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية

تشرين الثاني/نوفمبر 2011

تصوير: فادي عاروري

تهجير 15 شخصاً، من بينهم تسعة أطفال عندما هدمت السلطات الإسرائيلية ثلاثة منازل في بيت حنينا، في القدس الشرقية، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

نظرة عامة

ما زالت أحداث شهر تشرين الثاني/نوفمبر تبرز الضعف الشديد الذي تعاني منه شرائح معينة من الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتعد التجمعات البدوية الواقعة في المنطقة (ج) في الضفة الغربية من بين الجماعات الأكثر ضعفا. و قد استهدف ما يزيد عن 90 بالمائة من عمليات الهدم التي بلغ عددها 40 عملية هذا الشهر مثل هذه المجمّعات، وخصوصا في غور الأردن وفي المناطق المحيطة بالقدس. إنّ سياسة تقسيم الأراضي والتخطيط التي تطبقها إسرائيل حدّت من تطوّر هذه المجمّعات لعقود، كما أنّ وصول سكان هذه المجمّعات إلى الخدمات الأساسية والموارد الطبيعية ما زال محدودا للغاية كما أنّ خطر هدم منازلهم قائم بشكل دائم. ومنذ مطلع عام 2011 كان عدد من تم تهجيرهم في المنطقة (ج) بسبب هدم منازلهم أكثر من ضعف عدد الأشخاص الذين تم تهجيرهم في الفترة المماثلة من عام 2010.

محتويات التقرير

ازدياد ضعف التجمعات البدوية والرعوية في المنطقة (ج)..... 2

تدهور الظروف المعيشية في تجمعين بدويين في منطقة قلقيلية 4

تقارير عن مضايقة الأسرى الفلسطينيين المفرج عنهم 5

تأثير القيود التي تفرضها إسرائيل على الوصول إلى مناطق الصيد في غزة على مصادر العيش للفلسطينيين 6

إسرائيل توافق على مشاريع جديدة في غزة..... 7

السماح بتصدير كميات محدودة من الصادرات إلى الأسواق الأوروبية 9

مستجدات عملية المناشدة الموحدة 2011 9

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

وفي قطاع غزة، ما زالت القيود التي يفرضها الجيش الإسرائيلي، في سياق الحصار، تقوّض الظروف المعيشية للسكان. وتتضمن هذه القيود الحظر المفروض على نقل البضائع من غزة إلى الضفة الغربية وإسرائيل، علما أنّ صادرات غزة إليهما كانت تمثل 95 بالمائة من مجمل صادرات القطاع. ومع بداية موسم بعض المحاصيل النقدية، سمحت السلطات الإسرائيلية بتصدير أربع شاحنات من الفراولة إلى الأسواق الأوروبية. وبهذا يصل مجمل حجم الصادرات إلى 190 حمولة شاحنة، أو أقل من 2 بالمائة من حجم الصادرات عام 2005.

إنّ القيود التي تفرضها القوات البحرية الإسرائيلية منذ عام 2009 على وصول صيادي الأسماك إلى مناطق في البحر تبعد عن شاطئ غزة ثلاثة أميال بحرية كان لها آثار خطيرة على مصادر عيش الفلسطينيين الذين يعملون في قطاع الأسماك. وسجل خلال موسم صيد السردين هذا العام والذي انتهى هذا الشهر انخفاضا بنسبة 90 بالمائة عن مجمل محصول الصيد مقارنة بعام 2008، قبل تقليص نطاق مناطق الصيد المسموح بالوصول إليها. وأدى حصر الصيد في المناطق المسموح الوصول إليها، خلال السنوات الثلاث الماضية، إلى الإفراط في الصيد وبالتالي إلى نضوب شروط تكاثر الأسماك في المياه الساحلية الضحلة، وانخفاض عدد الأشخاص القادرين على كسب رزقهم من نشاطات الصيد.

وفي تطور إيجابي خلال هذا الشهر، وافقت السلطات الإسرائيلية على 15 مشروع بناء جديد تنفذها المنظمات الدولية في غزة، وسمحت بدخول كميّة محدودة من مواد البناء لإعادة بناء عشرة مصانع في القطاع الخاص. ونظرا لأنّ هذه الخطوة تعد خطوة استثنائية ولا تلبي سوى جزء يسير من احتياجات القطاع لهذه المواد التي تنقل عبر المعابر الرسمية، فإنّ تواصل الحظر المفروض على دخول مواد البناء الأساسية إلى غزة لا يزال مشكلة رئيسة. إنّ هذه القيود لا تعيق تنفيذ مشاريع إنسانية حيويّة فحسب، بل تعتبر العامل الرئيس وراء نشاطات الأنفاق التي تعرض حياة آلاف العاملين فيها للخطر، حيث توفي ثلاثة فلسطينيين هذا الشهر أثناء عملهم في الأنفاق.

وما زالت الدورة الحالية للأعمال العدائية في قطاع غزة تعرض المدنيين للخطر. وقد بلغت نسبة المدنيين من بين مجمل الخسائر البشرية التي وقعت هذا الشهر (الوفاة والإصابة معا) 35 بالمائة مقارنة بنسبة 78 بالمائة منذ مطلع عام 2011. وبالرغم من أنّ نسبة الخسائر البشرية في صفوف المدنيين هذا الشهر أقل من المعتاد، فيبدو أنّ هذا الانخفاض قصير الأجل: فقد بلغت نسبة الخسائر البشرية في صفوف المدنيين خلال التصعيد الأخير الذي وقع بين 8 و 11 كانون الأول/ديسمبر ما يزيد على 90 بالمائة من مجمل الخسائر.

وتشير تقارير إعلامية وتقارير أصدرتها جماعات حقوق الإنسان، صدرت في أعقاب عملية تبادل الأسرى التي نفذت في تشرين الأول/أكتوبر 2011، إلى أنّ بعض الأسرى المحررين يتعرضون لمضايقات على أيدي الجنود الإسرائيليين ويتلقون تهديدات بالقتل من مجموعات استيطانية إسرائيلية. ويثير هذا الأمر مخاوف تتعلق بحماية المدنيين المتضررين من هذه التهديدات والمضايقات.

وفي تطور يبعث على القلق، تعاني المنظمات الإنسانية التي تعمل على الحد من معاناة أكثر الشرائح السكانية ضعفا في الأراضي الفلسطينية المحتلة من نقص خطير في التمويل. وبعد مرور 11 شهراً منذ بداية عام 2011 لم يتمّ تمويل سوى 55 بالمائة من عملية المناشدة الموحّدة، علما أنّ خمسة قطاعات (التعليم، والزراعة، والنقد مقابل العمل، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والمساكن) ما زالت تعاني من مستويات منخفضة للغاية في التمويل. ونتيجة لذلك، لم تتمكن المنظمات من تلبية احتياجات الحالات الإنسانية المستفيدة من خدماتها. وأدت القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية إلى تفاقم هذا الأمر حيث تحدّ هذه القيود من وصول الموظفين ومن تنفيذ مشاريع في مناطق معينة.

وإلى أنّ تتقيد إسرائيل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لضمان حماية المدنيين والحقوق الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سيظل تمويل المانحين لمشاريع متضمنة في عملية المناشدة الموحدة يسهم في تخفيف حدّة آثار السياسات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

ازدياد ضعف التجمعات البدوية والرعوية في المنطقة (ج)

استمرت السلطات الإسرائيلية، خلال تشرين الثاني/نوفمبر، في هدم المباني الفلسطينية في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. وهدم هذا الشهر 40 مبنى على

رجل يقف بجوار أطلال حظيرة ماشية هدمتها القوات الإسرائيلية في تجمع الفارسية بغور الأردن في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 .

الأقل مما أدى إلى تهجير ما يزيد عن 100 شخص وتضرر ما يقرب من 300. ويعدّ هذا أعلى عدد للمهُجّرين منذ حزيران/يونيو 2011 عندما فقد 219 شخصاً منازلهم. وأدى الارتفاع الإجمالي في عمليات الهدم التي نُفذت في المنطقة (ج) خلال عام 2011 إلى تهجير ما يزيد عن ضعف عدد الأشخاص في المنطقة (ج) الذين تم تهجيرهم بسبب هدم منازلهم مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2010 (923 مقابل 393).

وعلى غرار الشهر الماضي، استهدفت عمليات الهدم بصورة مبالغ بها التجمّعات البدوية والرعوية الضعيفة أصلا، إذ أنّ نصف المباني التي هدمت هذا الشهر في المنطقة (ج) كانت تقع في هذه التجمّعات.[1] وتقريباً، كان جميع المهجرين في عام 2011 في المنطقة (ج) (92 بالمائة) من السكان البدو أو الرعاة، وخصوصاً أولئك الذين يعيشون في غور الأردن، ولكن أيضا في المناطق المحيطة بالقدس.[2] إضافة إلى ذلك، أُصدرت بحق الكثير من التجمّعات الأخرى أوامر هدم معلقة ضد مبان أخرى لم تهدم، أو تلقوا تحذيرات شفهية بالهدم من السلطات الإسرائيلية. ونظرا لمستوى التفتيش الدقيق التي تمارسه السلطات الإسرائيلية في بعض هذه التجمّعات يتردد بعض السكان حتى في قبول الحصول على مساكن مؤقتة بديلة تقدمها الوكالات الإنسانية استجابة لعمليات الهدم، بل إنّ بعضهم فكّك المساكن المؤقتة التي حصلوا عليها خوفا من أنّ تؤدي هذه المساكن الجديدة إلى موجة هدم جديدة.[3]

ونظرا لسياسات تقسيم الأراضي والتخطيط المقيّدة التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج)، تواجه التجمّعات البدوية خطرا شبه دائم يتمثل في مزيدٍ من عمليات الهدم، وانعدام البنى التحتية الأساسية، إضافة إلى أنّ الحدّ من تطوّر هذه التجمّعات بصورة خطيرة.[4] وبينما انعدم أيّ تخطيط لهذه التجمّعات الفلسطينية خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي، فقد تمّت المصادقة على جميع المخططات التي وضعت للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

ويعاني الكثير من سكان هذه التجمّعات البدوية والرعوية من هجمات المدنيين الإسرائيليين الذين يعيشون في المستوطنات، إضافة إلى البؤر الاستيطانية، وهو ما يهدد الأمن المادي والظروف المعيشية للسكان. كما أنّ لهذا العنف سلسلة أخرى من الآثار السلبية، من بينها الرعاية النفسية والاجتماعية للسكان. وفي بعض الحالات أدى خطر عنف المستوطنين المتواصل إلى تهجير

الفلسطينيين من مجمّعاتهم.[5] كما أنّ عنف المستوطنين يؤدي فعلياً إلى توسيع المستوطنات بالاستيلاء على الأراضي وغيرها من الموارد.

وتعاني التجمّعات البدوية والرعوية كذلك من قيود تحدّ من تنقلّ السكان وتعيق وصولهم إلى أنحاء كبيرة من المنطقة (ج). كذلك أصبح الوصول إلى الموارد الطبيعية كالمياه ومناطق الرعي مقيداً بصورة متزايدة مما أدى إلى تراجع التجمّعات البدوية إلى مناطق أكثر عزلة وأصبحت تعتمد بصورة متزايدة على شراء الأعلاف والمياه. وأدى ذلك إلى خسارة كبيرة في الماشية ودوامة ديون متزايدة. وفي بعض الحالات، اضطرت التجمّعات إلى بيع ممتلكات أساسية كالماشية، أو السعي إلى أعمال بديلة. وفي حالات أخرى اضطرت الأسر إلى تقييد الإنفاق على خدمات أساسية كالرعاية الصحية والتعليم.[6] ونظرا لأنّ آليات التكيّف التي تلجأ إليها هذه التجمّعات استُنفذت تدريجيا، أصبح السكان أكثر اعتماداً على المساعدات الإنسانية وأكثر عرضة لخطر التهجير.

ومن بين التجمّعات الرعوية والبدوية الأكثر تأثرا تلك التي تقع بجوار المستوطنات الإسرائيلية، إذ تواجه هذه المجمّعات بصورة متكررة قيودا أكثر صرامة على التنقل والوصول، وتخضع لرصد أكثر دقة لمخالفات البناء، وتعاني من مستوى للعنف على أيدي المستوطنين أعلى مقارنة بغيرها من تجمّعات المنطقة (ج). وخلال هذا العام، كانت التجمّعات الواقعة بجوار المستوطنات في غور الأردن وجنوب الخليل، إلى جانب تلك المهددة بخطر الترحيل القسري والواقعة بجوار عدة مستوطنات في مناطق شرق القدس، أكثر التجمّعات تضرراً من حيث عمليات الهدم وإصدار أوامر الهدم.[7]

وبوصفها القوة المحتلة، يقع على عاتق إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي مسؤولية إدارة احتلالها بصورة تصب في مصلحة السكان الفلسطينيين المحليين. ويحظر القانون الدولي هدم الممتلكات المدنية إلا إذا كان ذلك للضرورة العسكرية. وعلى غرار ذلك، يجب على إسرائيل بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي ضمان أن يتمتع الأشخاص الخاضعين لسلطتها بحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق في الحرية من التمييز، والمساعدة القانونية الفعّالة، والتمتع بمستوى معيشة ملائم، والحق في السكن، والصحّة، والتعليم، والمياه. ويضمن القانون الدولي للتجمّعات البدوية على وجه الخصوص حماية واحترام أسلوب حياتهم الفريد بوصفهم السكان الأصليين للبلاد.

وما دامت الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى ضعف هذه التجمّعات بدون علاج، تظل الحاجة إلى تدخلات لدعم صمود هذه التجمّعات قائمة لتجنب غرقها في مزيد من الفقر ومنع مزيد من حالات التهجير. وعملية المناشدة الموحدة 2012 تتضمن 50 تدخلاً مماثلاً تعتبر مشاريع ذات أولوية قصوى. وتتضمن هذه المشاريع مساعدة مادية إنسانية طارئة (المساكن المؤقتة، والمياه، والمساعدات الغذائية، والأعلاف، والتعليم أو الخدمات الصحية الأساسية)، ومبادرات التواجد للحماية، ومساعدات نفسية اجتماعية، وتخطيطية وقانونية. بالإضافة إلى ذلك عبرّت هذه التجمّعات بوضوح عن أملها في أن تكون جزءاً من عمليات الإنعاش المبكر والمبادرات التطويرية الأكثر ديمومة. وسيتيح هذا الأمر لهذه التجمّعات تطوير رؤية لمستقبلها من خلال وجود ممثلين لها، وتطوير الكفاءات الجديدة، ومشاركة التجمّع في تصميم المشاريع. واقترحت هذه التجمّعات بعض التدخلات مثل: توفير مصادر طاقة متنقلة بديلة، تحسين المعدات لإتاحة المجال أمام تصنيع منتجات أفضل جودة، ودعم في الوصول إلى الأسواق، ومهارات تدريبية بديلة للنساء والشباب.

تدهور الظروف المعيشية في تجمعين بدويين في منطقة قلقيلية

نقل حاجز جلجولية إلى سلطة جديدة يؤدي إلى قيود إضافية على التنقل تؤثر على تجمّعات ضعيفة أصلا

عرب الرماضين الجنوبي (300 شخص) وعرب أبو فاردة (100 شخص) تجمّعان بدويان يقعان في المنطقة (ج)، في جيب يقع بين الجدار والخط الأخضر جنوب شرقي مدينة قلقيلية. ومنذ بدء بناء الجدار في المنطقة، عانى هذان التجمّعان اللذان يعتبران من أكثر التجمّعات تأثرا في الضفة الغربية، زيادة تدريجية في القيود المفروضة على التنقل. وتدهورت الأوضاع منذ أيلول/سبتمبر 2011 عندما تمّ نقل السلطة على حاجز جلجولية الذي يتحكم بالوصول إلى هذين التجمّعان من الجيش الإسرائيلي إلى سلطة نقاط العبور.[8] ويخضع سكان هذين التجمّعين حالياً لتفتيش أطول وأكثر دقة عند الدخول إلى الجيب.

معظم سكان عرب الرماضين الجنوبي وعرب أبو فاردة مسجلون كلاجئين هُجّروا من منازلهم وأراضيهم في شمال النقب خلال حرب عام 1948. وأكملت السلطات الإسرائيلية في أيار/مايو 2010 تحويل مسار الجدار في المنطقة، ولم يبق التجمّعان معزولين وحسب، بل فقد

السكان أيضا القدرة على الوصول إلى الخدمات التي كانت متوفرة لهم في السابق (التسوق، والمدارس، والمساعدة الطبية الأساسية).[9] وأضطر السكان نتيجة لذلك إلى السفر مسافات أطول وعبور إحدى حواجز الجدار للوصول إلى مدارسهم في حين أن دخول المواد الغذائية إلى الجيب (وخصوصا اللحوم والبيض) تخضع لقيود صارمة.

ومنذ تحويل إدارة الحاجز لسلطة نقاط العبور، يواجه سكان التجمّع قيوداً إضافية قبل الوصول إلى منازلهم.[10] وبعد أن كان سكان التجمّع قادرين على العبور بدون الترجل من سياراتهم، يتوجب على المسافرين العبور مشيا على الأقدام عبر ممر المسافرين الواقع على بعد 100 متر تقريبا من الحاجز. ومن ثم يأخذ السائق السيارة للتفتيش الذي يتضمن استخدام حفر التفتيش والكلاب. ويتوجب على السائق أن يخرج جميع الأغراض الموجودة في السيارة وأن يضعها في عربة تؤخذ إلى آلة فحص بالأشعة السينية. وبعد ذلك يفتح طاقم الأمن في الحاجز كل حقيبة أو زجاجة أو حاوية (بما في ذلك أكياس الطحين والأرز وعلف الماشية وزجاجات المياه) ويأخذون عينة من كل منها تؤخذ بعد ذلك إلى مختبر داخلي لفحصها. وبعد انتهاء فحص العينات يُسمح للسائق بإعادة إدخال الأغراض إلى السيارة وأخذ بطاقة هويته وبطاقات المسافرين الآخرين الذين عبروا الحاجز. ولا يُسمح للسائق بدخول منطقة التفتيش بل يجب عليه الانتظار تحت أشعة الشمس. وفي اليوم العادي يستغرق تفتيش السيارة من 45 دقيقة – ساعة واحدة في حين أن المسافرين يستغرق تفتيشهم عادة نصف ساعة.

ويُشير السكان إلى أنّهم أخبروا أنّه لا يُسمح لهم سوى بإحضار كميات محدودة من البضائع عبر الحاجز أيام الأحد والثلاثاء والخميس بما في ذلك الوقود (حد أقصى 80 لتراً للعائلة كل مرة – الكميات الأكبر تحتاج إلى تنسيق)؛ واللحوم (2-3 كيلوجرامات للعائلة)؛ والدجاج (2-3 دجاجات للعائلة)؛ والسوائل والخضار (لا توجد قيود محددة ولكن يجب أن تكون الكمية للاستخدام الشخصي)؛ والبيض (30 بيضة للعائلة). وإذا حاولت العائلة إحضار كميات أكبر تجبر على تركها أو إعادتها إلى قلقيلية. وبالرغم من أن الحاجز مفتوح لمدة 24 ساعة يومياً إلا أنّ البضائع يجب أن تُحضر قبل الساعة الثالثة بعد الظهر. وفي الأيام الأخرى لا يُسمح للسكان سوى بإحضار كميات صغيرة للغاية ككيس بندورة على سبيل المثال.

ويفيد السكان أنّ مندوبين عن الإدارة المدنية الإسرائيلية توجهوا إليهم في الماضي وعرضوا عليهم شفهيا نقلهم للسكن في موقع بديل في جانب «الضفة الغربية» من الجدار. وبالرغم من رفض السكان مناقشة مثل هذا العرض، إلا أنّ العرض يثير بعض المخاوف إذ أنّه يأتي في خضم التدهور المتواصل للظروف المعيشية، والقيود المفروضة على الوصول، وخطر الهدم. وأصدر فعلياً ضد جميع المباني المقامة في هذه المجمعات (ومعظمها سقائف وحظائر أغنام) أوامر هدم بحجة عدم حصولها على تصاريح للبناء. وفي حالة عرب الرماضين الجنوبي فإن معظم أراضي القرية سجلت سابقاً باسم سكان القرية في دائرة تسجيل الأراضي. وقدّم هذا التجمّع على مدار السنوات الماضية مخططين عامين للإدارة المدنية الإسرائيلية وهما مخططان لو تمّت الموافقة عليهما لسمحا بإصدار تصاريح للبناء، غير أنّ هذين المخططين رُفضا بحجة أنهما لا يستوفيان المعايير التقنية.

وأصدر فعلياً، ضد جميع المباني الواقعة في هذين المجمّعين (ومعظمها أكواخ وحظائر ماشية) أوامر هدم بحجة عدم حصولها على تصاريح للبناء؛ علماً أنّ هذه الأوامر قد تُنفّذ في أي لحظة. وفي حالة عرب الرماضين الجنوبي فإن معظم أراضي القرية مُسجلة سابقاً باسم سكان القرية في دائرة تسجيل الأراضي. وقدّم هذا التجمّع على مدار السنوات الماضية مخططين عامين للإدارة المدنية الإسرائيلية وهما مخططان لو تمّت الموافقة عليهما لسمحا بإصدار تصاريح للبناء، غير أنّ هذين المخططين رُفضا بحجة أنهما لا يستوفيان المعايير التقنية.

تقارير عن مضايقة الأسرى الفلسطينيين المفرج عنهم

الجنود يداهمون منازل الأسرى المفرج عنهم، وجماعات المستوطنين تعرض مكافآت لمن يقتل بعض الأسرى الفلسطينيين

تفيد مصادر إعلامية وتقارير أصدرتها جماعات حقوق الإنسان أنّ بعض الأسرى المفرج عنهم يتعرضون للمضايقة على أيدي الجنود الإسرائيليين ويتلقون تهديدات بالقتل من جماعات استيطانية إسرائيلية، في أعقاب إطلاق سراحهم ضمن عملية تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في تشرين الأول/أكتوبر 2011.

وتشير الشهادات التي جمعتها منظمة الحق الفلسطينية لحقوق الإنسان أنّ القوات الإسرائيلية نفذت في تشرين الثاني/نوفمبر عمليات مداهمة ليلية لمنازل ما لا يقل عن أربعة من الأسرى المفرج عنهم والذين يقيمون في محافظات جنين وقلقيلية ورام اللّه.[11] وفي كل حالة من هذه الحالات، ذكر الجنود أنّ الأسرى يخضعون للمراقبة وأن نشاطاتهم مرصودة. كما أنّ العديد منهم تمّ تهديدهم بإعادة حبسهم وبإجراءات عقابية ضدهم.[12] وقد أصدرت بحق اثنين من الأسرى أوامر استدعاء للتحقيق.

إضافة إلى ذلك، أفادت تقارير إعلامية أنّه منذ عملية إطلاق سراح الأسرى أصدرت بعض الجماعات الاستيطانية منشورات في الضفة الغربية وإسرائيل وعلى شبكة الإنترنت تعرض فيها جائزة مالية لمن يقتل أو يبلغ بأماكن عدد من الفلسطينيين الذين أدينوا بقتل إسرائيليين. وتفيد بعض التقارير الإعلامية أنّ هذه الإعلانات أجبرت عدداً من الأسرى على الاختباء.[13] وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر هاجمت مجموعة كبيرة من المستوطنين منزل أحد الأسرى المفرج عنهم وهو من بين الأسرى الذين عرض المستوطنون مكافأة مالية مقابل قتله.[41]

وتثير هذه الأحداث العديد من المخاوف المتعلقة بالحماية وخصوصا فيما يتعلق بالأمن المادي للأسرى المفرج عنهم وعائلاتهم. ويتوجب على إسرائيل، بوصفها القوة المحتلة، ضمان القانون والنظام وحماية السكان المدنيين. وبالرغم من ذلك، يتمثل العامل الرئيس وراء استمرار هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الحصانة التي يتمتع بها المستوطنون وإفلاتهم من العقوبة عن أعمال العنف، إذ أن السلطات الإسرائيلية تتقاعس مراراً عن وقف الهجمات أثناء وقوعها كما أنّ 90 بالمائة من التحقيقات التي فتحت للتحقيق في شكاوى قدمها الفلسطينيون أغلقت بدون تقديم لائحة اتهام. وحتى تاريخ إصدار هذا التقرير لم تعلن السلطات الإسرائيلية عن فتح أي تحقيق أو اتخاذ أي إجراءات ضد المستوطنين الذين هددوا حياة الأسرى المفرج عنهم.

وتأتي هذه التطورات في سياق إطلاق السلطات الإسرائيلية سراح 477 أسيراً فلسطينيا مقابل إطلاق الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط الذي احتجزته حماس منذ عام 2006. وكان تبادل الأسرى جزءاً من اتفاقية بين إسرائيل وحماس بوساطة مصرية. وكان ما يزيد عن 30 من الأسرى يقضون أحكاما مؤبدة بالسجن. إضافة إلى أنّ ما يزيد عن 200 سجين أبعدوا من الضفة الغربية إلى قطاع غزة (160 تقريباً) أو أبعدوا إلى سوريا، أو قطر، أو الأردن، أو تركيا (40 تقريباً). ويواجه الآخرون قيودا على تنقلهم كالإقامة الجبرية وحظر الخروج من بلداتهم كما أن بعضهم طلب منه المثول أمام السلطات الإسرائيلية لإثبات وجوده بصورة منتظمة. وسيتم خلال الفترة القادمة تنفيذ المرحلة الثانية المتفق عليها من عملية إطلاق سراح الأسرى التي سيطلق ضمنها 550 أسيراً إضافياً.

تأثير القيود التي تفرضها إسرائيل على الوصول إلى مناطق الصيد في غزة على مصادر العيش للفلسطينيين

إن الإفراط في الصيد في المناطق المحدودة يؤدي إلى انخفاض محصول السردين بنسبة 90 بالمائة منذ عام 2008

انتهى في تشرين الثاني/نوفمبر موسم صيد السردين في قطاع غزة الذي يستمر ثلاثة أشهر،[15] وتفيد دائرة صيد الأسماك في وزارة الزراعة في غزة أنّ محصول موسم السردين هذا العام هو أقل محصول سجل خلال السنوات الاثنى عشر الماضية. إضافة إلى أنه من المرجح أنّ يُسجل عام 2011 أقل محصول لصيد الأسماك بصورة عامة.

ووفقا لمعلومات تمّ الحصول عليها من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بالأمم المتحدة، كان معدل محصول الصيد من عام 2009 إلى 2011 والبالغ 437 طناً، أقل من ربع المعدل المسجل خلال السنوات الثلاث السابقة لتلك الفترة (2006-2008) والبالغ 1,817 طناً.[16] بالإضافة إلى ذلك، كان محصول السردين في السنوات الأخيرة يتكون من أسماك صغيرة الحجم يتمّ اصطيادها باستخدام شباك أصغر.

ويعود هذا الانخفاض الحاد إلى القيود التي تفرضها القوات البحرية على الوصول إلى مناطق في البحر تبعد عن شاطئ غزة ثلاثة أميال بحرية، إذ يُحظر على صيادي الأسماك الوصول إلى المياه الغنية بالأسماك والواقعة على بعد 5-8 أميال بحرية من شاطئ غزة. وتفرض هذه القيود بإطلاق الأعيرة «التحذيرية» باتجاه قوارب الصيد

محصول صيد الأسماك الإجمالي بالأطنان

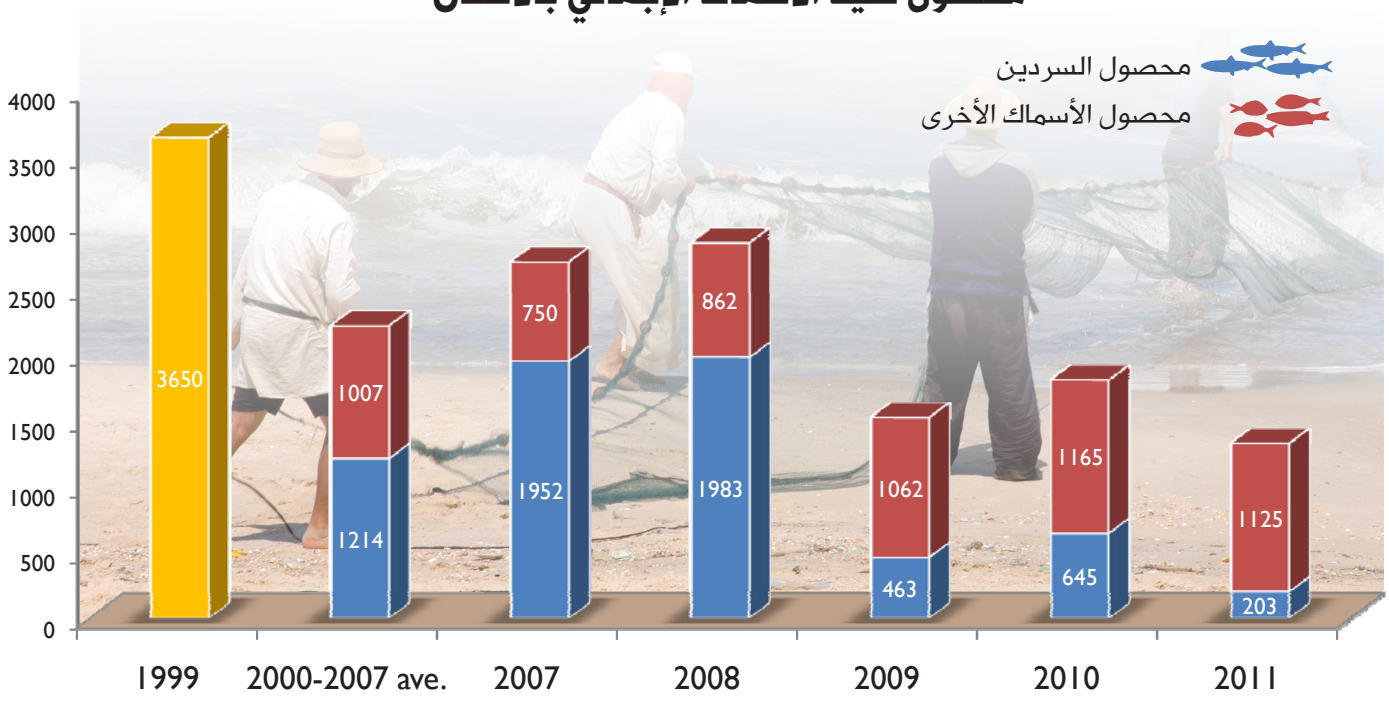

التي تتعدى المناطق المسموح بالوصول إليها. وبالرغم من أنّ هذه الأحداث غالباً ما تنتهي دون وقوع خسائر بشرية، فقد قتل منذ عام 2009 أربعة صيادين وأصيب 17 آخرون بنيران إسرائيلية.

تنص بنود اتفاقية أوسلو على شرط وجود مناطق صيد تبعد عن شاطئ غزة 20 ميلاً بحرياً. بالرغم من ذلك، فرضت السلطات الإسرائيلية منذ بداية الانتفاضة الثانية في عام 2000 قيودا متزايدة على وصول الصيادين إلى البحر. وفي عام 2002، تعهّدت إسرائيل بالسماح بنشاطات الصيد في المناطق البحرية التي تبعد عن الشاطئ مسافة 12 ميلاً بحرياً («تعهد برتيني»)؛ غير أنّ هذا التعهد لم يُنفذ أبداً، بل فرضت قيود أكثر صرامة خلال معظم الوقت بعد ذلك.

ومنذ بدء الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» في عام 2008 أعلنت السلطات الإسرائيلية حظرا على نشاطات صيد الأسماك في مناطق تبعد عن الشاطئ ثلاثة أميال بحرية وظل هذا الحظر ساري المفعول حتى هذا التاريخ.

إن تقليص الحيز المخصص لصيد الأسماك أدى إلى الإفراط في الصيد في المياه الساحلية الضحلة وبالتالي إلى نضوب شروط تكاثر الأسماك، إضافة إلى ترك آلاف الصيادين لهذا القطاع. وتفيد إدارة صيد الأسماك أنّ هنالك 3,097 صياد أسماك مسجلون في قطاع غزة، وهو ما يعد انخفاضا من ما يقرب من 10,000 صياد كانوا مسجلين في عام 2000. ويعتمد ما يقرب من نصف صيادي الأسماك الذين يعدون مجموعة تعاني من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي بالكامل على موسم صيد السردين نصف السنوي كمصدر للدخل. كما أنّ هنالك 2,000 عامل آخرين يعتمدون بصورة غير مباشرة على صناعة صيد الأسماك لكسب رزقهم من خلال التسويق، والخدمات، وصيانة مراكب الصيد. وإجمالاً يعتمد ما يُقدر بحوالي 35,000 شخص على صناعة صيد الأسماك كمصدر دخل رئيسي ويتأثرون بصورة مباشرة بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى البحر.

إسرائيل توافق على مشاريع جديدة في غزة

استمرار الحظر العام المفروض على استيراد مواد البناء

وافقت السلطات الإسرائيلية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر على 15 مشروع بناء جديد تنفذها المنظمات الدولية في غزة، وسمحت بدخول كميّة محدودة من مواد البناء لإعادة بناء عشرة مصانع في القطاع الخاص. ويأتي هذا الحظر في خضم الحظر العام المفروض على استيراد مواد البناء الأساسية المفروضة منذ فرض الحصار في عام 2007، بالإضافة إلى قيود مادية وإدارية أخرى تعيق التقدم في تنفيذ المشروعات.

وبالرغم من الحظر العام، حصلت بعض المنظمات الدولية التي تنفذ مشاريع في مجال البنى التحتية على تصاريح إسرائيلية لإدخال كميات محدودة من مواد البناء المحظورة منذ تخفيف الحصار في عام 2010. ومنذ ذلك الوقت، تمّت الموافقة على 160 مشروعاً مماثلاً من بينها 15 مشروعاً تمّت الموافقة عليها في تشرين الثاني/نوفمبر 2011. وتتضمن المشاريع الخمسة عشر عشرة مشاريع إنشاء بنى تحتية ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تتراوح ما بين أرصفة للشوارع وإنشاء مبان لجامعة جديدة)، إضافة إلى مشروع آخر تموله الحكومة السويدية يتضمن تطوير منشأة لمنع اختلاط مياه المجاري بمياه الأمطار في مخيم جباليا للاجئين (قُدّم في عام 2009)، ومشروع تقدمت به جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية لإعادة ترميم مستشفى القدس في قطاع غزة، ومشروع مساعدة مجتمعية تقدمت به الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وبالرغم من أنّ هذه المصادقات مرحّب بها، إلا أنّ عشرات المشاريع الإضافية تنتظر المصادقة عليها منذ مدّة طويلة. فعلى سبيل المثال، حصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وهي أكبر وكالة تنفذ المشاريع في غزة، حتى الآن على موافقة على 73 مشروعاً تبلغ كلفتها 187.5 مليون دولار أمريكي – أقل من 28 بالمائة من مجمل تكاليف خطة عملها في غزة. أما المشاريع الباقية، وعددها 93، وتبلغ تكلفتها 163 مليون دولار أمريكي، فقد قدّمت إلى السلطات الإسرائيلية للموافقة عليها، بعضها قدّم منذ أكثر من عام، وما زالت قيد المراجعة. وتتضمن هذه المشاريع ثلاثة مشاريع إسكان ممولة بالكامل وتتضمن إقامة 1,600 مسكن تقريباً. وتفيد لجنة المساكن أنّ غزة تحتاج إلى 40,000 وحدة سكنية جديدة لاستيعاب آلاف العائلات التي فقدت منازلها قبل وخلال الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» في عام 2008، ولتلبية الاحتياجات النابعة من التكاثر الطبيعي للسكان.

وتأخر صرف الأموال التي تم التعهد بها في مؤتمر شرم الشيخ الدولي للمانحين في آذار/مارس 2009 لإعمار غزة عامل رئيسي في تأخير تنفيذ المشاريع التي تمت الموافقة عليها. ونتيجة لذلك، لم يبدأ حتى الآن تنفيذ 35 مشروعاً (قيمتها 63 مليون دولار أمريكي) من بين مشاريع الأونروا التي تمّت الموافقة عليها وعددها 73 مشروع. وجميع هذه المشاريع – باستثناء مشروع واحد – هي مشاريع لبناء المدارس. ويعمل 93 بالمائة من مدارس وكالة الأونروا حالياً بنظام الفترتين (المسائية والصباحية) واضطرت الوكالة إلى استخدام حاويات الشحن كغرف صفية. ويفيد الطلاب والمدرسون الذين يرتادون :مدارس الحاويات» أنّهم يتمتعون بحماية قليلة من عوامل الطقس وخصوصاً درجات الحرارة المرتفعة في الصيف بالإضافة إلى عزل هذه الحاويات للأصوات الخارجية مما يقوض قدرة الطلاب على التركيز.

علاوة على ذلك، أدى إغلاق المعبرين الرئيسين اللذين كانا يستخدمان لنقل مواد البناء (كرني وصوفا) قبيل الحصار وتحويل جميع عمليات شحن البضائع إلى معبر كيرم شالوم إلى زيادة تكاليف المواد بنسبة تتراوح بين 10 و15 بالمائة، مما أدى إلى زيادة الضغوط التي تواجهها ميزانيات بعض الوكالات.

وخلال هذا الشهر أيضا سمحت السلطات الإسرائيلية بدخول 177 حمولة شاحنة من مواد البناء إلى غزة لعشرة مصانع في القطاع الخاص تسعى إلى إعادة بناء أو تطوير منشآتها التي دُمرت خلال الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب».[17] تعمل ستة من بين المصانع العشرة في قطاع الإنشاء، وواحد في قطاع تجهيز السلع الغذائية- وثلاثة في قطاع الصناعات الخفيفة. وبالرغم من أنّ هذه المرة الأولى منذ تشرين الأول/أكتوبر 2008 التي يسمح فيها بدخول مواد للقطاع الخاص عبر معبر إسرائيلي، إلا أنّ الكمية التي أدخلت تعتبر هامشية مقارنة بالاحتياجات النابعة من التكاثر الطبيعي للسكان ومن تدمير الممتلكات خلال العمليات العسكرية. ويتمّ تلبية هذه الاحتياجات بصورة كبيرة بواسطة المواد التي يتمّ نقلها عبر الأنفاق العاملة أسفل الحدود بين مصر وغزة ولكن بثمن «إنساني» كبير من حيث الخسائر البشرية في صفوف العمال الذي يعملون في هذه النشاطات.[18]

ويجب على إسرائيل أن تنهي الحظر المتواصل المفروض على استيراد مواد البناء للالتزام بتعهدها وفق القانون الدولي ومن أجل السماح للفلسطينيين بتلبية احتياجاتهم الهائلة من السكن والبنى التحتية بكرامة.[19] كذلك يتطلب تنفيذ جميع المشاريع التي قدمتها المنظمات الدولية فتح معبري صوفا وكارني بصورة دائمة ودفع الأموال التي وعدت بها الجهات المانحة.

السماح بتصدير كميات محدودة من الصادرات إلى الأسواق الأوروبية

مع بداية موسم التصدير السنوي للمحاصيل الزراعية النقدية المصرح لها في قطاع غزة، سمحت السلطات الإسرائيلية بتصدير أربع شاحنات تحمل 5.5 طن من الفراولة من قطاع غزة إلى أوروبا عبر معبر كيرم شالوم. وتعد هذه الشحنات الأولى التي تغادر قطاع غزة منذ ستة أشهر بعد انتهاء الموسم الماضي في أيار/مايو 2011. وتفيد جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية أنّه من المتوقع أن تصادق إسرائيل خلال هذا الموسم على تصدير 600 طن من الفراولة، و370 طناً من الفلفل الحلو، و160 طناً من البندورة الصغيرة، و17 مليون زهرة.

ومنذ مطلع عام 2011 سمح بتصدير ما يقرب من 190 حمولة شاحنة تضمنت نطاقا محدودا من المحاصيل الزراعية المسموح بتصديرها من قطاع غزة وذلك مقارنة بحوالي 5,800 شاحنة من نطاق أوسع من الصادرات التي صُدّرت خلال الفترة المماثلة من عام 2007 إلى كل من الضفة الغربية، وإسرائيل، وغيرها من الأسواق العالمية. وبموجب اتفاقية التنقل والوصول التي أبرمت عام 2005 بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية يجب أن يصل عدد حمولات الشاحنات التي تُصدر يوميا عبر معبر كارني إلى 400 شحنة.

وخلال هذا الشهر أيضا وافقت السلطات الإسرائيلية على تصدير أربع شحنات من الأثاث من غزة إلى جمهورية التشيك. بالرغم من ذلك تمّ إلغاء العملية نظرا لأنّ المصنع الذي ينتج الأثاث حُرق لأسباب غير معروفة قبل يوم واحد من التصدير الفعلي.

وتواصل إسرائيل متذرعة بحجج أمنية فرض قيود على التصدير من قطاع غزة لمنع منتجات غزة من الوصول إلى أسواقها التقليدية في إسرائيل والضفة الغربية. وقبيل فرض الحصار كان معظم المحاصيل النقدية، والملابس، والأثاث، إضافة إلى غيرها من المنتجات تُسوّق خارج غزة، حيث كانت نسبة الصادرات التي تُصدر إلى أسواق إسرائيل والضفة الغربية 95 بالمائة تقريبا أما الخمسة بالمائة الباقية فكانت تُصدر إلى الأسواق العالمية.[20] إنّ إنهاء القيود المفروضة على التصدير من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في إعادة تنشيط القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص وإلى تقليص البطالة وانعدام الأمن الغذائي.

مستجدات عملية المناشدة الموحدة 2011

حتى هذا الشهر، وصل مستوى تمويل عملية المناشدة الموحدة لعام 2011 إلى 296.7 مليون دولار أمريكي، أو 55 بالمائة من مجمل الأموال المطلوبة. وظلّت خمسة مجموعات (قطاعات) تعاني من مستويات تمويل منخفضة للغاية وهي قطاعات التعليم (29 بالمائة)، والزراعة (38 بالمائة)، والنقد مقابل العمل (39 بالمائة)، والمياه والصرف الصحي والنظافة (41 بالمائة)، ومواد الإيواء والمواد غير الغذائية (42 بالمائة).[21] واستقر مستوى تمويل مشاريع غزة (التي شكلت 62 بالمائة من الطلبات) عند 46 بالمائة، مقارنة بـنسبة 58 بالمائة تمّت تلبيتها لمشاريع الضفة الغربية. وأخيرا، كان تمويل مشاريع وكالات الأمم المتحدة (81 بالمائة من مجمل العملية) أعلى من تمويل مشاريع المنظمات غير الحكومية: 57 بالمائة مقابل51 بالمائة بالترتيب.

إنّ لنقص التمويل تداعيات بالغة على وضع البرامج في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. فلم تتمكن معظم القطاعات من توفير المساعدة لجميع الحالات الإنسانية المستفيدة من خدماتها. فقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة على سبيل المثال، لم يتمكن من الوفاء بأهدافه المتمثلة في زيادة الوصول إلى المياه الآمنة في غزة، إضافة إلى أنّ قطاع الزراعة لم يتمكن من توفير سوى نصف كمية الأعلاف والرعاية البيطرية التي كان من المخطط تقديمها. إضافة إلى ذلك، حصلت بعض العائلات التي كان من المخطط تقديم المساعدات النقدية لها على طرود غذائية بدلا من ذلك، في حين أنّ بعض مشاريع الغذاء في الضفة الغربية خفضت من حصص الأغذية التي توزعها كي تتمكن من مواصلة توزيع الغذاء.

وتضاعف أثر نقص التمويل وتأخر وصول الأموال بسبب نظام التصاريح المُقيّد وغيرها من القيود المفروضة على الوصول. ولم يتمكن قطاع التعليم من بناء الغرف الدراسية التي يحتاجها الطلاب احتياجا ماساً ولم يحقق سوى نجاح محدود في خفض عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين. وفي حالات أخرى اجتمع نقص التمويل

مع ازدياد الحاجة، فقد شهد عام 2011 زيادة في عمليات الهدم، والتهجير القسري وعنف المستوطنين، مما زاد الطلب على قطاع الحماية وتلك القطاعات التي توفر المساعدات الطارئة للضحايا كمقومات العيش والملاجئ والمساعدة القانونية والنفسية الاجتماعية.

من المقرر أن يتمّ إطلاق عملية المناشدة الموحدة 2012 في 14 كانون الأول/ديسمبر 2011 في نيويورك، إضافة إلى أنّ حفل انطلاق محلي لعملية المناشدة الموحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سيجرى في الأسبوع الثالث من شهر كانون الثاني/يناير 2012. واستجابة للتحليل الذي أجري خلال مراجعة نصف العام، ستركز عملية المناشدة الموحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة على هدفين استراتيجيين: 1) تحسين بيئة الحماية في أوساط التجمّعات الأكثر ضعفا، بما في ذلك توفير وصول متساو للخدمات الأساسية و 2) تحسين الأمن الغذائي.

وعلى غرار عمليات المناشدة الموحدة السابقة، لا تلبي عملية المناشدة الموحدة سوى الاحتياجات الطارئة. ولا تحاول عملية المناشدة الموحدة معالجة مجمل احتياجات الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تتطلب جهود إنعاش وحلولا طويلة الأمد. وبدلا من ذلك، أعدت القطاعات استراتيجيات استجابة ومشاريع متصلة لعام 2012 تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للتجمّعات الأكثر ضعفا، أو العمل على استقرارها إلى حين تمكن برامج التطوير الأكثر قدرة على الوصول إليها. وبهذه الطريقة، تُكمّل عملية المناشدة الموحدة 2012 استراتيجيات التنمية الوطنية والدولية طويلة الأمد المذكورة في البرنامج الوطني الفلسطيني للتنمية وخطة الاستجابة متوسطة الأمد التابعة للأمم المتحدة.

الهوامش

1. هي تجمعات الفارسية، كردلة، وادي المايح، حمامات المالح الميتة وخربة تل الحمة.
2. على سبيل المثال: الخان الأحمر، الجبل، بدو بيت حنينا والزعيم في محيط بلدية القدس، أو مفترق جبع في محافظة رام اللّه.
3. على سبيل المثال، قرر سكان تجمّع الجبعة تفكيك المساعدات التي حصلوا عليها بعد عملية هدم بسبب تلقيهم تحذير شفهي من الإدارة المدنية الإسرائيلية في 5 كانون الأول/ديسمبر. ويفكر السكان في تجمّع خربة يرزا في الإقدام على تحرك مماثل أيضا.
4. أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة "تقييد الحيّز: سياسة التخطيط وتقسيم الأراضي التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية" كانون الثاني/ديسمبر 2009.
5. من الأمثلة على ذلك، مجمّع البعقة (رام اللّه) وسوسيا (الخليل).
6. لمزيد من المعلومات أنظر تقرير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، الضفة الغربية – ورقة حقائق حول رعاة الماشية قي المنطقة (ج) 2010.
7. لمزيد من المعلومات حول هذه التجمّعات أنظر ورقة الحقائق التي أصدرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "ترحيل البدو: خطر التهجير القسري في محيط القدس،" تشرين الأول/أكتوبر 2011.
8. تخضع سلطة نقاط العبور لوزارة الدفاع ولكنها منفصلة عن مكتب تنسيق النشاطات الحكومية في المناطق. وسلطة نقاط العبور مسؤولة عن تسع حواجز مقامة على الجدار. لمزيد من المعلومات حول الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون على الحواجز التي تديرها سلطة نقاط العبور أنظر تقرير مراقب الشؤون الإنسانية الصادر في أيلول/سبتمبر 2010.
9. في أعقاب بناء الحاجز حول مستوطنة ألفيه منشيه، عُزلت خمسة تجمّعات فلسطينية تقع بالقرب من تلك المستوطنة (من بينها عرب الرماضين الجنوبي وعرب أبو فاردة) في جيب شكّل جزءا من منطقة أكبر أعلنها الجيش الإسرائيلي منطقة "مغلقة" (ويُطلق على هذه المنطقة أيضا اسم "المنطقة العازلة"). وفي أيار/مايو 2010، أكملت السلطات الإسرائيلية تحويل مسار الجدار حول الجيب بموجب أمر من محكمة العدل العليا الإسرائيلية. وبالرغم من إعادة ربط ثلاثة تجمعات سكنية من بين التجمعات الخمس التي كانت تقع داخل الجيب ببقية الضفة الغربية. غير أن سكان عرب الرماضين الجنوبي وعرب أبو فاردة ظلوا معزولين. لمزيد من المعلومات حول هذه التجمّعات، أنظر تقرير مراقب الشؤون الإنسانية الصادر في أيلول/سبتمبر 2010.
10. المعلومات حول تغير الإجراءات المتبعة على الحاجز قدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

11. الحق، "الجنود الإسرائيليون يتحرشون بالأسرى المفرج عنهم،" 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2011. مرجع: 371/2011

12. ذكر أحد الأسرى أنّه أخبر أنه إذا خالف شروط إطلاق سراحه بمغادرة المدينة التي يسكنها، "فسوف يتمّ اعتقالك مرة أخرى ولن أكتفي فقط بحبسك ، بل سأهدم منزلك فوق رأسك." شهادة منظمة الحق رقم 6800/2011.

13. جدعون ليفي، هآرتس، "بالنسبة لفلسطيني، الحرية أخطر من السجن،" 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

14. جيروزاليم بوست، "المستوطنون يرشقون منزل أسير مفرج عنه بالحجارة"، 19 تشرين الثاني/نوفمبر والجزيرة انترناشونال "مستوطنو الضفة الغربية يهاجمون منزل أسير سابق،" 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

15. هنالك موسمان لصيد السردين في غزة، الأول يبدأ في نيسان/أبريل والثاني في أيلول/سبتمبر

16. بالرغم من أنّ معدل محصول الصيد أقل بصورة عامة بسبب الحصار، فقد تذبذب حجم محصول السردين قليلاً بسبب عوامل طبيعية.

17. تمّ الترويج لهذا المشروع من قبل مكتب مندوب اللجنة الرباعية. أنظر مكتب مندوب اللجنة الرباعية، تقرير اجتماع اللجنة الخاصة لتنسيق عمل اللجنة الرباعية لدعم السلطة الفلسطينية على بناء الدولة، أيلول/سبتمبر 2011.

18. يقدّر اتحاد الصناعات الفلسطينية أنّ 3,000 طن من الحصى و3,000 طن من الاسمنت و 500 طن من قضبان الصلب تدخل غزة يوميا عبر الأنفاق. ومنذ مطلع عام 2011 أدت نشاطات الأنفاق إلى مقتل 36 عاملا وإصابة 54 آخرين على الأقل.

19. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: تخفيف الحصار: تقييم الأثر الإنساني على سكان قطاع غزة، آذار/مارس 2011.

20. برنامج الأغذية العالمي، تخفيف الحصار أم عدم تخفيفه، حزيران/يونيو 2011، ص.22

21. نظام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للرصد المالي، البيانات صحيحة حتى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2011. يشمل مصلح "المجموعات" هنا أيضا إشارة إلى "القطاعات".

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACPP،ACAD ، ACF-E،AAA

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2011_12_15_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.